إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي- دراسة حالة النظام المصرفي-

تاريخ الاستلام 2015/11/18 تاريخ القبول 2015/12/24

الدكتور رديف مصطفى
عضو بمخبر إدارة الابتكار و التسويق -جامعة سيدي بلعباس
البريد الالكتروني: redif.cur@gmail.com

ملخص الدراسة :

تناولت هذه الدراسة موضوع " إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي - دراسة حالة النظام المصرفي السعودي - "، وذلك بهدف معرفة المفاهيم المتعلقة بالتحول نحو المصرفية الإسلامية، وكذلك مدى النجاح من عدمه بالنسبة للتجربة السعودية في هذا المجال.

حيث تم تقسيم البحث إلى مبحثين، عالجنا من خلالهما : المفاهيم المتعلقة بالتحول نحو المصرفية الإسلامية، و كذلك النواحي المتعلقة بالنظام المصرفي السعودي والمنتجات المالية المتداولة من خلاله.

وقد توصلت الدراسة إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسيها النموذج السعودي، وأنه يمثل تجربة نموذجية إلا أنها واقعة في شبهة الربا طالما تعتمد على بعض البنوك التقليدية والإسلامية في آن واحد، و كذلك عدم اعتمادها على أسلوب المشاركة كصيغة تمويلية، أي أن صيغ التمويل أقل مساهمة في تمويل التنمية.

الكلمات المفتاحية : التحول الكلي، التحول التدريجي، النظام المصرفي السعودي، نظام النوافذ الإسلامية.

التصنيف الاقتصادي: E43، G15، E22، G21.

Abstract:

This study addressed as a subject "the problem of the partial transformation of traditional banks to Islamic banking – case of Saudi banking system –", in order to know the concepts related to the shift towards Islamic banking, as well as the success or not for the Saudi experience in this area.

Where research is divided into two sections, through which we addressed: concepts related to the shift towards Islamic banking, aspects of the Saudi banking system, and financial products traded through.

The study found the great importance of the Saudi model, and it represents a typical experiment, but it is subject to the control of a central bank interest- based, and not as much depends on the method of financing participation, namely that the funding formulas less contribution to the financing of development.

Key words: The overall transformation, the partial transformation, the Saudi banking system, Islamic windows system.

JEL Classification : E43, G15, E22, G21.

مقدمة

قامت مجموعة من الدول الإسلامية بتغيرات جذرية في أنظمتها المصرفية من أجل أسلمتها بالكامل أو تدريجيا فكانت العلاقة محددة بضوابط وقواعد تتلاءم مع أسس النشاط المصرفي الإسلامي ومبادئه، ويتولى البنك المركزي الإسلامي في حالة الأسلمة الكاملة الإشراف على الوحدات المصرفية الإسلامية ومراقبة إتباعها لهذه القواعد، دون تعارض أو تضارب في الأهداف والسياسات تمثلت هذه الدول في: باكستان، إيران والسودان، حيث أعلنت باكستان ابتداءًا من سنة *1979* خطة لمدة ثلاث سنوات للتخلص من نظام الفوائد، دعمت بعدة تعديلات على قوانين البنوك والضريبة والشركات، و هو نفس الشيء الذي حدث مع إيران ابتداءا من سنة *1984* والسودان ابتداءا من سنة *1991*[1].

أما بالنسبة للسعودية فكانت أول تجربة لتقديم خدمات مالية إسلامية ابتداءا من سنة *1987*، و هي التجربة التي قام بها البنك الأهلي التجاري السعودي. و تجدر الإشارة إلى أنه في حالة هذا النموذج يكون المقصود وجود

[1] سليمان ناصر، " علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، *2004-2005*، ص *142*.

بنك مركزي واحد وهو بنك ربوي، مع وجود بنوك تجارية ربوية إضافة بنوك إسلامية أو نوافذ إسلامية داخل البنوك الربوية، لذلك فنحن تارة نستعمل مصطلح فروع مالية إسلامية وتارة مصطلح نوافذ مالية إسلامية.

وسنحاول من خلال هذا المطلب عرض التجربة السعودية في المصرفية الإسلامية من خلال دراسة وضعية نظامها المالي و كذلك التعليق على بعض الإحصائيات المهمة، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يمكن تقييم التجربة السعودية في التحول الجزئي نحو المصرفية الإسلامية ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم ظاهرة تحول المصارف الإسلامية نحو المصرفية الإسلامية ؟
- ما هي خصائص التجربة السعودية في المصرفية الإسلامية ؟
- ماهي خصائص المنتجات المالية المتداولة داخل البنوك السعودية ؟

أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة، خاصة و أن معظم البنوك في العالم تسعى إلى فتح نوافذ متعلقة بالخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى كون هذا التحول يعتبر تحول جزئي (نوافذ إسلامية) بالنسبة للنظام البنكي السعودي لذلك خصصت الدراسة إلى الحديث عن تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي بشكل عام، بالإضافة إلى تقييم الظاهرة من خلال النموذج السعودي بشكل خاص.

أسباب اختيار الموضوع: من بين أسباب اختيار الموضوع نذكر :

- الرغبة في تقديم بحث أكاديمي يجمع بين المفاهيم العامة و دراسة حالة و تقييمها.
- تقديم دراسة تكون مرجعا و نموذجا للبنوك التي تسعى إلى اتخاذ قرار التحول نحو المصرفية الإسلامية.

إثراء المكتبة الشرعية و المصرفية و تزويدها بدراسة علمية تأصيلية تواكب التحول من النظام المصرفي الإسلامي إلى النظام الإسلامي.

أهداف الموضوع : يرجى من إعداد هذا البحث تحقيق الأهداف التالية :

- بيان مفهوم تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشرعية الإسلامية و أسبابه و طرقه.

- تقييم الإجراءات العملية الشرعية و التنظيمية للمصارف التي تتبنى قرار التحول نحو المصرفية الإسلامية.

- تسليط الضوء على دراسة حالة من خلال التجربة السعودية و تبيين إمكانية الاستفادة منها.

أدبيات البحث:

هناك عدة دراسات تصب في مجال موضوع بحثنا، والتي لها علاقة به إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يمكن توضيح بعضها فيما يلي:

1- الدراسة الأولى: سليمان ناصر، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ***2004-2005***.

حيث تناولت الدراسة علاقة البنوك المركزية بالبنوك التجارية بالنسبة لنموذج الفروع الإسلامية داخل البنوك التقليدية، حيث بيَّن أنه في الحالة الأولى هناك أسلمة كاملة للبنوك المركزية، وفي النموذج الثاني يخضع البنك الإسلامي لهيئة الرقابة الشرعية داخل البنك المركزي الربوي، أمَّا بالنسبة للنموذج الثالث تخضع البنوك التجارية لهيئة رقابة شرعية داخل البنك التجاري الربوي.

2- الدراسة الثانية: مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، مذكرة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، ***2006***.

حيث تناول البحث من خلال دراسة نظرية وأخرى تطبيقية إلى ظاهرة الانتقال من تقديم منتجات ربوية إلى تقديم منتجات متطابقة مع الشريعة الإسلامية،

وبينت الدراسة التطبيقية لـ 65% من عينة البحث أن 41% يرغبون بأسلمة كاملة للبنك الربوي و41% يرغبون في فتح فروع إسلامية داخل البنك الربوي.

3- الدراسة الثالثة: أحمد طاهير جوتي، "توحيد ومواءمة الممارسات المالية الإسلامية"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، 8-9 ديسمبر 2013.

حيث تطرق إلى كل من النموذج الإيراني، النموذج الماليزي، وكذا نموذج الشرق الأوسط بالنسبة للنظام المالي، وبين مفهوم كل نموذج وآلية الرقابة الشرعية المتعلقة به.

حدود البحث:

ركزت من خلال هذا البحث على عنصرين: مفهوم عملية التحول (دراسة نظرية)، ثم تقييم التجربة السعودية كدراسة تطبيقية لعينة من البنوك وهي: بنك الراجحي، بنك البلاد و بنك الإنماء. أما فيما يخص الحدود الزمانية فكانت بدراسة حجم التمويل حسب صيغ التي يعتمدها كل بنك من البنوك الثلاثة خلال الفترة (2008 - 2011).

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، الوصفي، التحليلي ثم منهج دراسة حالة و هذا من خلال القيام بدراسة نظرية و تحليلها ثم إسقاطها على حالة النموذج السعودي.

خطة البحث:

تناولنا البحث في مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم تحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية: و يضم ثلاث مطالب :

المطلب الأول: تعريف التحول

المطلب الثاني: أسباب التحول

المطلب الثالث: طرق و أساليب التحول

المبحث الثاني: دراسة حالة الفروع المالية الإسلامية بالمملكة العربية السعودية: و يضم ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: البنوك التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية

المطلب الثاني: نشأة وتطور المصرفية الإسلامية بالبنوك التقليدية بالسعودية

المطلب الثالث: التمويل الإسلامي بالسعودية خلال فترة (2008-2011)

المبحث الأول: مفهوم تحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية

المطلب الأول: تعريف التحول

نعني بتحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بأن ينتقل المصرف من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فإن عمل المصارف التقليدية يكمن في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وفي طليعتها التعامل بالربا، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بمعاملات مصرفية هدفها تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الاسلامية، وذلك كله بناء على أن الأصل الشرعي للتحول مستمد من مبدأ التوبة والرجوع إلى الله، والإقلاع عن التعامل بالربا أخذا أو إعطاء.

وهذا التحول حتى يتم لا بد من صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي والحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على تحول المصرف التقليدي وتعديل نظامه الأساسي.

وبناءً على هذا فإن مفهوم التحول هو: "انتقال المصارف التقليدية من التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتركها، واستبدالها، لتصبح جميع أنشطتها متوافقة معها بعد القيام بعدة إجراءات وتنظيمات شرعية وإدارية وقانونية".[1]

المطلب الثاني : أسباب التحول

[1] نايف بن جمعان الجريدان، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية - دراسة تنظيرية تطبيقية"، مجلة الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية، العدد 23، فيفري 2014، ص 152.

من الأسباب الرئيسية لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية نذكر: [1]

- تلبية رغبات الزبائن التقليديين الذين يرغبون في تنويع مجالات تعاملاتهم نحو المنتجات المالية الإسلامية.

- المنافسة على جلب زبائن جدد يفضلون العمل المصرفي الإسلامي ويرفضون العمل المصرفي الربوي.

- محاولة رفع معدلات عائد الاستثمار المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى بعض الأسباب المتعلقة بشراء المصرف أو دخوله في شراكة، ومن أهمها:[2]

- أن ينص نظام البنك المشتري على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وعدم الإقراض و الاقتراض بفائدة بعد فترة من الزمن، فحين وصول إلى هذه الفترة الزمنية يتم التحول إلى المصرفية الإسلامية.

- دخول أحد المصارف الإسلامية في شراكة مع مصرف تقليدي، من خلال شراء حصة من أسهمه، ثم محاولة التأثير من الداخل من أجل تغيير النظام الأساسي من خلال الجمعية العمومية.

- الدخول في شراكة مع مصرف تقليدي دون اشتراط العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و بعد أن يصبح لهذه الشراكة ثقل و وزن مالي و معنوي، يخير القائمون على هذا المصرف بين تخلي الشركاء الجدد أو تحول المصرف للعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: طرق و أساليب التحول

قد يكون التحول كليا و قد يكون جزئيا، كما يلي[3]:

---

[1] مصطفى إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، ***2006***، ص ***127***.

[2] نايف بن جمعان الجريدان، مرجع سابق، ص ***155***.

[3] لمزيد من التفصيل أنظر :

أولا: التحول الكلي:

قد يكون التحول الكلي بقرار من السلطة السياسية أو النقدية، مثلما حدث فى السودان و باكستان و إيران.

وقد يكون قرار التحول الكلي وفق مبدأ التدرج فى التطبيق، حيث تعلن إدارة البنك عن نيتها فى التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يتدرج خلالها البنك من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها المنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يزيد الوزن النسبي لها على حساب نقص الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد أخذ بهذا المدخل بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية والبنك العقاري الكويتي وبنك الشارقة الوطني بدولة الإمارات العربية.

ثانيا: التحول الجزئي:

التحول الجزئى الذي قد يبدأ بتحويل فرع أو أكثر من الفروع التقليدية لتقدم فقط المنتجات المصرفية الإسلامية أو تقديم منتج تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يقدم من خلال الفروع والإدارات التقليدية، ولا توجد نية أو إرادة لدى إدارات البنك فى التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة، بل تكتفي بالإبقاء على الفروع الإسلامية.

ولقد تعددت الآراء حول مفهوم الفروع الإسلامية، فبعض الاقتصاديين يعرفها بأنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف ربوية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقًا

- مصطفى إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، *2006*، ص *127*.

- Ahmed Tahir Djouti , « La standardisation et l'harmonisation des pratiques financière islamiques », 2° colloque international sur « l'industrie financière islamique », école supérieure du commerce, Algérie, le 08-09 Décembre 2013, pp 3-5.

لأحكام الشريعة الإسلامية[1]، ويعرفها البعض بأنها وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية[2].

ويلاحظ من التعاريف السابقة أنها تدور أصلاً حول مدلول كلمة الفرع والتي تعبر عن المؤسسة التي تنشئها شركة أو مؤسسة أكبر منها[3]، وبالتالي يمكن تعريف الفروع الإسلامية بشكل عان بأنها: "الفروع التي تنشئها المصارف الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية".

المبحث الثاني: دراسة حالة الفروع المالية الإسلامية بالمملكة العربية السعودية

المطلب الأول: البنوك التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية:

يوجد 12 بنكًا سعوديًا، مع شبكة فروع بلغت نحو 1779 فرعًا [4] منتشرة في جميع أنحاء المملكة وفي بضع مناطق في الخارج، والجدول التالي يوضح أسماء البنوك المحلية وتاريخ تأسيس كل منها وحجم أصولها وصافي أرباحها حسبما ورد بالتقارير المالية لها في نهاية العام المالي 2013.

---

[1] انظر:

- حسين حسين شحاتة، "الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية" ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، جوان 2001، ص 33.

- فهد الشريف ، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي" ، طبعة تمهيدية، على الموقع :www.kantakji.com/media/1089/539.doc بتاريخ 2015/01/31.

[2] سعيد سعد سلطان، "الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية" ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس ، العدد الأول، 1999، ص 10

[3] فريدي باز وآخرون، "معجم المصطلحات المصرفية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1985، ص 60

[4] النشرة الإحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودية، السعودية، 2014، ص 51

الجدول رقم (*1*): البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية حتى نهاية 2013 مرتبة حسب تاريخ التأسيس (القيمة بالمليون ريال)

	اسم البنك	تاريخ التأسيس	مجموع الأصول في 2013	حقوق الملكية في 2013	صافي الربح في 2013
1	البنك الأهلي التجاري	1955	377280	40934	7989
2	بنك الرياض	1957	205246	33870	3947
3	بنك الجزيرة	1975	59976	5729	651
4	البنك السعودي الهولندي	1976	80468	9401	1502
5	البنك السعودي للاستثمار	1976	80495	10253	1287
6	البنك السعودي الفرنسي	1977	170057	23217	2406
7	بنك ساب	1978	177302	22833	3774
8	البنك العربي الوطني	1979	136639	19080	2522
9	مجموعة سامبا المالية	1980	205037	34931	7001
10	شركة الراجحي المصرفية	1987	279971	38405	7438
11	بنك البلاد	2004	36323	5101	729
12	بنك الإنماء	2008	63001	16832	1005

المصدر : التقارير السنوية للبنوك السعودية، *2013*

1. يوضح الجدول المذكور أن أول بنك تجاري رخص له بالمملكة هو البنك الأهلي التجاري، وذلك عام ***1950***، وأحدث بنك هو بنك الإنماء ، وذلك في ***2008***.

2. يأتي البنك الأهلي التجاري في المرتبة الأولى من حيث مجموع الأصول وحقوق الملكية وصافي الدخل، تليه في المرتبة الثانية شركة الراجحي المصرفية ثم بنك الرياض، ثم مجموعة سامبا المالية.

3. ينص عقد تأسيس كل من شركة الراجحي المصرفية، بنك الإنماء، بنك الجزيرة وبنك البلاد على ممارسة الأعمال المصرفية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، أما باقي البنوك فتعد بنوكا تقليدية ولكنها تقدم العمل المصرفي الإسلامي بجانب العمل المصرفي التقليدي.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المصرفية الإسلامية بالبنوك التقليدية بالسعودية:

يوجد في المملكة العربية السعودية حاليًا عدد ***12*** بنكا تجاريا، منها عدد ***8*** بنوك تقليدية و***4*** بنوك إسلامية، تعمل جميعها تحت إشراف ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي.

ويشير الواقع إلى أن البنوك التقليدية الثمانية تقدم العمل المصرفي الإسلامي، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث يوجد في كل بنك منها إدارة متخصصة بالخدمات المصرفية الإسلامية، كما تم تعيين هيئة للرقابة الشرعية في كل منها.

يأتي البنك الأهلي التجاري السعودي في مقدمة البنوك التقليدية بالسعودية التي نشطت في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ففي عام ***1987***، تم إنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق الأهلي للمتاجرة في السلع العالمية وفق صيغة البيع بالمرابحة، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي له في عام ***1990***، ونظرًا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام عام

1992 بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها **200** فرعًا إسلاميًا في منتصف عام **2005** موزعة على مختلف مدن المملكة[1] .

وعلى أثر النجاح الذي حققه البنك الأهلي في هذا المجال سارعت كافة البنوك التقليدية بالسعودية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية سواء من خلال فروع وإدارات متخصصة أو من خلال منتجات مصرفية تقدم جنبًا إلى جنب مع المنتجات التقليدية أو تكوين وإدارة محافظ وصناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

فيما يلي بيان لفروع البنوك الإسلامية داخل البنوك التقليدية السعودية حتى نهاية **2013**:

الجدول رقم (2) : فروع البنوك الإسلامية داخل البنوك التقليدية بالسعودية حتى نهاية 2013.

م	اسم البنك	عدد فروع البنك	طبيعة البنك	له نوافذ إسلامية
1	بنك الجزيرة	65	إسلامي	-
2	البنك الأهلي التجاري	329	تقليدي	نعم
3	بنك الرياض	252	تقليدي	نعم
4	ساب	97	تقليدي	نعم
5	مجموعة سامبا المالية	72	تقليدي	نعم
6	البنك العربي الوطني	150	تقليدي	نعم
7	البنك السعودي الفرنسي	83	تقليدي	نعم
8	البنك السعودي	48	تقليدي	نعم

[1] سعيد سلطان، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري)"، ندوة "التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة"، الدر البيضاء، المغرب، 5-8 ماي 1998، ص 9.

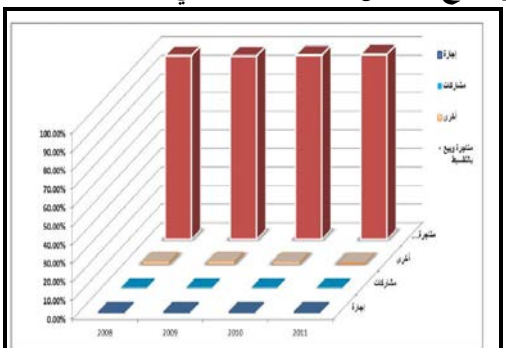
	الهولندي			
9	البنك السعودي للاستثمار	48	تقليدي	نعـم
10	شركة الراجحي المصرفية	479	إسلامي	-
11	بنك البلاد	102	إسلامي	-
12	بنك الإنماء	54	إسلامي	-
الإجمـالي		1779	-	-

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام 2011

المطلب الثالث: التمويل الإسلامي بالسعودية خلال فترة (2008-2011)

سنتعرض من خلال هذا العنصر إلى الأرقام الخاصة بتطوير صيغ التمويل الإسلامي للبنوك التالية (مصرف الراجحي، بنك البلاد، وبنك الإنماء) وهي مصارف إسلامية لا تقدم أي خدمة ربوية.

الشكل رقم (1) صيغ التمويل بمصرف الراجحي*



والقوائم المالية لمصرف الراجحي خلال الفترة (2008 المصدر : من إعداد الباحث وفق البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية -2011).

يتضح من البيانات ما يلي :

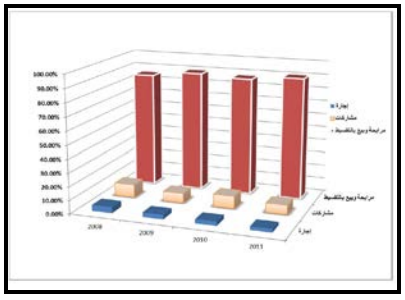
* جميع الأرقام الواردة بالأشكال البيانية تعبر عن النسب المئوية لكل صيغة من صيغ التمويل.

1- أن مصرف الراجحي، والذي يعد أكبر المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، إن لم يكن في الشرق الأوسط والعالم العربي، بحجم أصول بلغ إجماليها ما يقارب من **220** مليار ريال سعودي، بلغت حجم أدوات المداينات وتحديدًا صيغ البيوع المختلفة ما يقرب من **100%** من المحفظة التمويلية للمصرف، ولم تكن هناك إلا نسبة تقل عن **1 %** ممثلة لصيغ التمويل الأخرى مثل الاستصناع، بل وأخذت هذه النسبة الضئيلة في التناقص من **1.2%** عام **2008** حتى وصلت إلى **0.3%** عام **2011** (تمثلت في رصيد بطاقات الفيزا بعد تصفية عقد الاستنصاع الذي كان قائما).

2- لم يكن لصيغ المضاربات (أو المشاركات) بمصرف الراجحي أي تواجد على الإطلاق.

3- تشير الأرقام إلى استمرار المصرف على نفس خططه الإستراتيجية بشأن منتجاته وتوجهاته وأولوياته، أي الاعتماد على صيغ المداينات (البيوع) في التمويل وتجنب صيغ المضاربات.

الشكل رقم (2) صيغ التمويل ببنك البلاد*



المصدر: من إعداد الباحث وفق البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية والقوائم المالية لمصرف البلاد خلال الفترة (2008-2011).

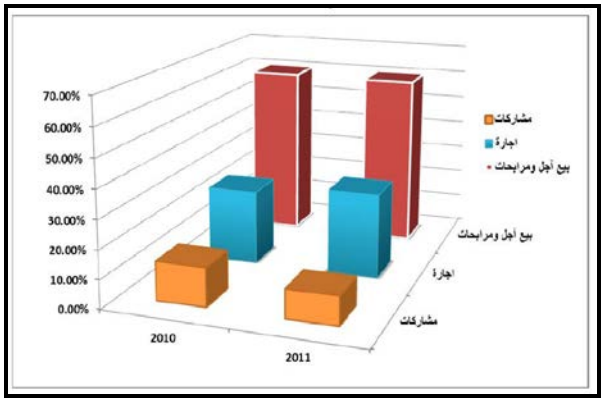
* جميع الأرقام الموارد بالأشكال البيانية تعبر عن النسب المئوية لكل صيغة من صيغ التمويل.

1- ارتفعت نسبة صيغ البيوع ببنك البلاد لما يزيد **90%** عام **2011**، في ظل غياب تام لصيغ المضاربات، بل ولم تشكل صيغ المشاركات سوى **7.1%** عام **2011**.

2- اتسمت أرقام عام **2011** لبنك البلاد بانخفاض كل من نسبة صيغتي المشاركة والإجارة والذين كانا يمثلان معًا ما نسبته **12.5%** من إجمالي محفظة التمويل عام **2010**، حيث وصلت تلك النسبة إلى **9.7%** عام **2011**، وفي المقابل ارتفعت أدوات المداينات المتمثلة في المرابحة والبيع بالتقسيط إلى **90.3%** عام **2011** بعد أن كانت **87.5%** من إجمالي المحفظة التمويلية عام **2010**.

وكما سبق ذكره، فلم يدخل البنك في أي عملية مضاربات خلال سنوات التحليل والمقارنة وفقًا لما تشير إليه الأرقام.

الشكل رقم (3) صيغ التمويل بمصرف الإنماء*



المصدر : من إعداد الباحث وفق البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية والقوائم المالية لمصرف الإنماء خلال الفترة (**2008-2011**).

* جميع الأرقام الموارد بالأشكال البيانية تعبر عن النسب المئوية لكل صيغة من صيغ التمويل.

1. إن أدوات المداينات (صيغ البيوع) بمصرف الإنماء كانت في حدود ***60%*** من إجمالي المحفظة التمويلية، وكانت ثابتة تقريبا خلال عامي التحليل والمقارنة.

2. مثلت نسبة الإجارة ما يقرب من ***30%*** ، وقد ارتفعت هذه النسبة من ***26.1 %***عام ***2010***، إلى أن وصلت إلى ***29.69%*** عام ***2011***، وكان هذا الارتفاع على حساب انخفاض نسبة المشاركات من ***13.56%*** إلى ***10.06%*** **

نتائج الدراسة:

من التحليل السابق نستطيع أن نخلص إلى النقاط التالية:

- **تحتل المملكة العربية السعودية مكانة مرموقة بين الدول العربية من حيث تحول بنوكها التقليدية نحو العمل البنكي الإسلامي حيث وجد بها *12* بنكا كلها يقدم منتجات مالية إسلامية.**

- **يعد البنك الأهلي التجاري من أقدم البنوك التقليدية بالسعودية الذي أدخل العمل البنكي الإسلامي في أعماله منذ *1990* وهو في طريقه إلى التحول الكامل نحو العمل البنكي الإسلامي.**

- **يوجد بالمملكة *4* بنوك إسلامية كاملة (لا تقدم خدمات ربوية) وهي: بنك الراجحي، بنك البلاد، بنك الجزيرة و بنك الإنماء.**

- **المصارف الإسلامية السعودية مازالت تعتمد بالكامل على صيغ التمويل القائمة على المديونية التي تتزايد باستمرار على حساب صيغ التمويل القائمة على المشاركة، ولا توجد بكافة المصارف الإسلامية صيغ التمويل بالمضاربات باعتبارها أهم سبل التنمية وتشير الأرقام إلى عدم وجود رؤية أو إستراتيجية واضحة للبدأ في تطوير عمل البنوك الإسلامية بالاعتماد على صيغ المضاربات و البدأ في تجنب صيغ التمويل القائمة على المديونية و هذا للأسباب التالية :**

** المشاركات الموضحة هي مشاركات قصيرة الأجل، تنتهي ببيع حصة البنك، أي ليس من المشاركات الاستثمارية طويلة الأجل

- عدم تقبل المودعين لفكرة خسائر الاستثمار و غلبة العقلية التقليدية عليهم، وهو ما أدى بالمصارف الإسلامية إلى توظيف أموالها في صيغ قصيرة الأجل، سريعة الربح، بالرغم من أنه لم يثبت أن خسرت الودائع الاستثمارية والتي يقدمها العملاء على أساس عقد المضاربة الشرعية[1].

يتنج عن ما سبق ذكره أن صيغ المضاربات بهذا الشكل لا تتيح للمصرف استيفاء نسبة ربحه المستحق كما هو وارد بالعقد فالتنازل عن جزء من ربح البنك وإن كان اتفاقا ينتج عنه خلل من حيث المخاطرة التي يتحملها المصرف الإسلامي مقارنة بعائد المضاربة فتساوي نسبة الربح مع نسبة الفائدة بالنظام التقليدي تؤدي إلى اختلال توازن المعاملات الإسلامية، بينما لو استطاع البنك استكمال مضارباته حسب آليات العمل الإسلامية الصحيحة فإن الأرباح الكبيرة في بعض المشاريع تعوضه عن بعض الخسائر التي قد تتعرض لها مشاريع أخرى[2].

التوصيات :

على ضوء ما عولج في هذه الورقة يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات أهمها:

- اعتماد الأنظمة التي تريد التحول نحو المصرفية الإسلامية على النظام المصرفي الإيراني (أسلمة كاملة) تفاديا للشبهة، أما إذا ما أرادت تنويع المخاطر فعليها الإبقاء على المصرفية التقليدية و ضم فروع إسلامية (أسلمة تدريجية).

- ضرورة الحوار بين المهندسين الماليين و هيئات الرقابة الشرعية حول عملية التحول و ضبط معاييرها و كيفية تطوير منتجات مالية إسلامية كفيلة بتمويل التنمية واستقطاب المستثمرين و الزبائن نحوها.

- ضرورة اهتمام البنوك الإسلامية السعودية بأدوات التمويل القئمة على المشاركة كالمضاربة، المشاركة، المساقاة و المزارعة، و بهذف تحقيق التنمية و كذلك عملا بخصائص المالية الإسلامية التي تقر بوجود علاقة بين الاقتصاد المالي و الحقيقي.

---

[1] إبراهيم حاسم جبار الياسري، "إشكاليات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية"، رسالة ماجيستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009 ، ص 135-137.

[2] محمد نجاة صديقي، "لماذا البنوك الإسلامية؟" ، ترجمة رفيق المصري ، مطبوعات المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 1982.

قائمة المراجع:

- إبراهيم حاسم جبار الياسري، "إشكاليات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية"، رسالة ماجيستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ***2009***.
- حسين حسين شحاتة، "الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية" ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد ***240***، جوان ***2001***.
- سعيد سعد سلطان، "الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية" ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس ، العدد الأول، ***1999***.
- سعيد سلطان، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري)"، ندوة "التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة"، الدر البيضاء، المغرب، ***5-8*** ماي ***1998***.
- سليمان ناصر، " علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ***2004-2005***.
- فريدي باز وآخرون، "معجم المصطلحات المصرفية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ***1985***.
- فهد الشريف ، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي" ، طبعة تمهيدية، على الموقع **www.kantakji.com/media/1089/539.doc:** بتاريخ ***2015/01/31***.
- محمد نجاة صديقي، "لماذا البنوك الإسلامية؟" ، ترجمة رفيق المصري ، مطبوعات المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ***1982***.
- مصطفى إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، ***2006***
- نايف بن جمعان الجريدان، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية - دراسة تنظيرية تطبيقية"، مجلة الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية، العدد ***23***، فيفري ***2014***.
- النشرة الإحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودية، السعودية، ***2014***.

- Ahmed Tahir Djouti , « La standardisation et l'harmonisation des pratiques financière islamiques », 2° colloque international sur « l'industrie financière islamique », école supérieure du commerce, Algérie, le 08-09 Décembre 2013.